

في رحاب الإمام الحافظ

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الذَّهْلِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبيه وعبدته وعلى آله وصحبه أما بعد:

اسمه ونسبه: هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري.

كنيته: أبو عبد الله.

مولده: ولد سنة بضع وسبعين ومائة بنيسابور.

رحلاته: كان صاحب رحلة واسعة، حتى وصفه ابن حبان أنه ممن أفرطوا في الرحلة. رحل إلى الري والبصرة والكوفة وبغداد والحجاز والشام ومصر واليمن والجزيرة وغيرها.

شيوخه: سمع من مكّي بن إبراهيم، وعبد الرحمن بن مهدي والطيالسي ويزيد بن هارون وأسود بن عامر وعبد الرزاق وغيرهم من أكابر المحدثين.

تلاميذه: روى عنه: أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي وابن خزيمة والسراج، وخلق كثير من أكابر الحفاظ. وكذلك روى عنه غير واحد من شيوخه ومن هم أكبر منه كسعيد بن أبي مريم، وأبو جعفر النفيلي، وعبد الله بن صالح وسعيد بن منصور صاحب «السنن».

ثناء الأئمة عليه

أثنى عليه أئمة المحدثين والحفاظ:

- فكان الإمام أحمد إذا ذكره يقول: محمد بن يحيى العاقل، على إثر حكاية جرت بينهما تدل على أدبه وعظيم صبره.

- وعن محمد بن سهل بن عسكر قال: كنا عند أحمد بن حنبل، إذ دخل عليه محمد بن يحيى، فقام إليه، وقرب مجلسه، وأمر بنيه وأصحابه أن يكتبوا عنه.

- وعن أبي عمرو المستملي يقول: أتيت أحمد بن حنبل، فقال: من أين أنت؟ قلت: من نيسابور. قال: أبو عبد الله محمد بن يحيى له مجلس؟ قلت: نعم. قال: لو أنه عندنا، لجعلناه إماماً في الحديث.

- وقد كان الإمام أحمد يعتمد قوله في الرجال ويثق بكلامه:

فقد روى الخطيب في «تاريخه» (٩/ ٣٤٢)، أن داود بن علي الظاهري لما قدم بغداد وكان بينه وبين صالح بن أحمد بن حنبل حسن، فكلم صالحاً أن يتلطف له في الاستئذان على أبيه، فأتى صالح أباه فقال له: رجل سألني أن يأتيك؟ قال: ما اسمه؟ قال: داود، قال: من أين هو؟ قال: من أهل أصبهان، قال: أي شيء صناعته؟ قال: وكان صالح يروغ عن تعريفه إياه، فما زال أبو عبد الله يفحص عنه حتى فطن، فقال: هذا قد كتب إلي محمد بن يحيى النيسابوري في أمره أنه زعم أن القرآن محدث فلا يقربني. قال: يا أبت، إنه ينتفي من هذا وينكره. فقال أبو عبد الله أحمد: محمد بن يحيى أصدق منه، لا تأذن له في المصير إلي. اهـ.

- وقال ابن أبي حاتم: كتب أبي عن محمد بن يحيى بالري، وهو ثقة صدوق، إمام من أئمة المسلمين، وثقه أبي وسمعه يقول: هو إمام أهل زمانه.

- وقال ابن أبي داود: حدثنا محمد بن يحيى، وكان أمير المؤمنين في الحديث.
 - وقال النسائي: ثقة مأمون.
 - وقال بن محمد بن إسحاق بن خزيمة: حدثنا أبو عبد الله محمد بن يحيى الذهلي، إمام أهل عصره بلا مدافعة.
 - وقال: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي إمام عصره، أسكنه الله جنته مع محبيه.
 - وسئل صالح جزرة عن محمد بن يحيى، فقال: ما في الدنيا أحق ممن يسأل عن محمد بن يحيى.
 - وقال متحدثاً عن يحيى ابن الذهلي: وقد مضى هو وأبوه لسبيلهما ولم يخلفا مثلهما.
 - وقال ابن حبان: كان متقناً من الجماعين للحديث والمواظبين عليه مع إظهار السنة وقلة المبالاة بمن خالفها.
 - وقال محمد بن عبد الوهاب الفراء: محمد بن يحيى عندنا الإمام الثقة المبرر.
 - وقال أبو بكر النيسابوري: هو عندي إمام في الحديث.
 - وقال إسماعيل الأصبهاني: حافظ مواظب على إظهار السنة رحمه الله تعالى.
 - وقال محمد بن يعقوب بن الأخرم النيسابوري: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن يحيى.
 - وسئل الحاكم أبو عبد الله: أتقدم محمد بن يحيى على محمد بن إسماعيل البخاري؟ فقال: نعم، هو شيخه قد روى عنه نيلاً وثلاثين حديثاً في «الصحيح».
 - وقال أبو يعلى الخليلي: إمام متفق عليه يقارن بأحمد وإسحاق.
 - وقال عنه أبو طاهر السلفي في منظومته التي مدح فيها أهل الحديث وذم أهل البدع:
- وَكَالذُّهْلِيِّ شَمْسِ الشَّرْقِ عَدْلٌ ... يُعَدُّهُ الْمُعَادِي وَالْمُؤَالِي

- وقال الذهبي: الإمام العلامة الحافظ البارع شيخ الإسلام وعالم أهل المشرق وإمام أهل الحديث بخراسان. وقال: وانتهد إليه رئاسة العلم والعظمة والسؤدد ببلده. كانت له جلالة عجيبة بنيسابور، من نوع جلالة الإمام أحمد ببغداد، ومالك بالمدينة.



فصل

- كان حييًّا شديد الحرص على الستر والعفة، حتى قالت خادمته وهو على السرير يغسل: خدمته ثلاثين سنة، وكنت أضع له الماء، فما رأيت ساقه قط، وأنا ملك له.

- وكان منقطعاً عن الدنيا إلى العلم منكباً عليه حريصاً على نشره قال يحيى ابنه: دخلت على أبي في الصيف الصائف وقت القائلة، وهو في بيت كتبه، وبين يديه السراج، وهو يصنف، فقلت: يا أبة، هذا وقت الصلاة، ودخان هذا السراج بالنهار، فلو نفست عن نفسك. قال: يا بني، تقول لي هذا، وأنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين؟!

- قال أبو عمرو أحمد بن نصر الخفاف: رأيت محمد بن يحيى بعد وفاته، فقلت: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي. قلت: فما فعل بحديثك؟ قال: كتب بماء الذهب، ورفعت في عليين.



جامع علم الزهري والعالم بحديثه

- جمع علم الزهري، وصفه، وجوده، حتى كان من أعلم الناس به:
- عن أبي عبد الرحيم الجوزجاني قال: دخلت على أحمد بن حنبل، فقال لي: تريد البصرة؟ قلت: نعم. قال: فإذا أتيتها فالزم محمد بن يحيى، فليكن سماعك معه، فإني ما رأيت خراسانيًا، أو قال: ما رأيت أحدًا، أعلم بحديث الزهري منه، ولا أصح كتابًا منه.
 - وعن إبراهيم بن هانئ قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: وذكر حديثًا من حديث الزهري فقال: ما قدم علينا رجل أعلم بحديث الزهري من محمد بن يحيى.
 - وقال له علي ابن المديني: أنت وارث الزهري.
 - وقال أيضًا: كفانا محمد بن يحيى جمع حديث الزهري.
 - وقال إبراهيم بن موسى الرازي: من أراد الزهري لم يستغن عن محمد بن يحيى.
 - وقال الدارقطني: من أحب أن يعرف قصور علمه عن علم السلف فليُنظر في «علل حديث الزهري» لمحمد بن يحيى.
 - وقال محمد بن سعيد بن منصور: كان أبي يحدث عن محمد بن يحيى، فيقول: حدثني محمد بن يحيى الزهري، يعنى لشهرته بحديث الزهري.



اتباعه للسنة

كان سنياً صحيح الاعتقاد متبعاً لمن قبله من الأئمة. وقد رويت عنه ثلاث رسائل فيها مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة: إحداها ذكرها أبو الفتح المقدسي في «الحجة» كما في مختصره (٣٨٤) والثانية رواها البيهقي في «القضاء والقدر» (٨٨٣/٣) والثالثة رواها أبو جعفر النحاس في «إعراب القرآن» (٨٨/٥). وقد أودعها أبو عبد الله آل حمدان في كتابه «الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر» ص ٤٦٥ وما بعدها.

وفيما نقله أبو الفتح المقدسي وكذلك رواه البيهقي موضع منتقد في كلامه عن الاستطاعة وأنها لا تكون قبل الفعل كقول الأشعري وأصحابه. قال: (ومن زعم أن الاستطاعة قبل العمل بالجوارح إليه إن شاء عمل وإن شاء لم يعمل فقد كذب بالقدر، ورد كتاب الله نصاً، وزعم أنه مستطيع لما لم يرد الله ونحن نبرأ إلى الله عز وجل من هذا القول، ولكن نقول الاستطاعة في العبد مع الفعل فإذا عمل عملاً بالجوارح من بر أو فجور علمنا أنه كان مستطيعاً للفعل الذي فعل، فأما قبل أن يفعله فإننا لا ندري لعله يريد أمراً، فيحال بينه وبين ذلك، والله تبارك وتعالى يريد لتكوين أعمال الخلق، ومن ادعى خلاف ما ذكرنا فقد وصف الله بالعجز وهلك في الدارين). اهـ

وهذه الألفاظ لا تشبه سائر كلام الذهلي المنقول عنه، ولا كلام أصحاب الحديث من هذه الطبقة. والخبر في «مختصر الحجة» معلق ليس مسنداً، وما رواه البيهقي ففي سنده أبو الحسن محمد بن عبد الله الجوهري وهو مجهول لم أقف له على توثيق، فالله أعلم بثبوت هذا الكلام عن الذهلي.

والصواب في هذه المسألة كما قال أبو العباس ابن تيمية كما في «الفتاوى» (٨ / ٣٧٢): والذي دل عليه الكتاب والسنة: أن الاستطاعة متقدمة على الفعل، ومقارنة له أيضًا، وتقارنه أيضًا استطاعة أخرى لا تصلح لغيره. فالاستطاعة نوعان: متقدمة صالحة للضدين، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل. فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له. اهـ ثم ذكر رحمه الله الأدلة على النوعين من الكتاب والسنة، ثم قال: فالأولى: هي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وعليها يتكلم الفقهاء، وهي الغالبة في عرف الناس. والثانية: هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل. اهـ



اتهامه بالحسد

اعلم أن من أعظم القربات رد الباطل عن أعراض أهل العلم والدين، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من رد عن عرض أخيه، رد الله عن وجهه النار يوم القيامة». ومن هنا وجدت من الوفاء والعدل أن أكتب في بيان براءة الإمام الجليل محمد بن يحيى الذهلي من تهمة طالما ألصقت به بغير بينة، ألا وهي الحسد، لا سيما وقد أطلقت في معرض الدفاع عن الإمام البخاري رحمه الله، وكأن نصرة أحد الإمامين لا تتم إلا بإسقاط الآخر.

إن اتهام العلماء بالحسد ليس بدعاً في التاريخ، وهذه التهمة مما يتساهل الناس في إطلاقها عند دفاعهم عمن يعظمونه، فقد اتهم بعض الناس جماعة من السلف الأبرار بالحسد لما تكلموا في أبي حنيفة وكذلك اتُّهم ابن معين بحسد الشافعي وقد كتبت في إبطال ذلك.

وهذا مسلك ظالم وجائر، فإن القلوب وأسرارها لا يطلع عليها إلا الله، والحسد من أدواء القلوب وقد يظهر بادياً للعيان إذا اجتمع من القرائن ما يدل عليه ولم يعلم ما يدفعها. ولا يصح للمؤمن أن يبني حكماً على خاطر أو ظن، فضلاً أن يُطعن في علم أو ورع إمام جليل بهذه الدعاوى المرسلة.

وقد أطلق عليه الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري هذه التهمة:

- قال الحاكم: سمعت محمد بن صالح بن هانئ: سمعت أحمد بن سلمة يقول: دخلت على البخاري، فقلت: يا أبا عبد الله، هذا رجل مقبول بخراسان خصوصاً في هذه المدينة، وقد لجج في هذا الحديث حتى لا يقدر أحد منا أن يكلمه فيه، فما ترى؟ فقبض عليّ لحيته، ثم قال: «وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد»، اللهم إنك تعلم أني لم أرد المقام بنيسابور أشراً ولا بطراً، ولا طلباً للرئاسة، وإنما أبت علي نفسي في الرجوع إلى وطني لغلبة المخالفين، وقد قصدني هذا الرجل حسداً لما آتاني الله لا غير.

- وقال الحاكم: حدثنا طاهر بن محمد الوراق، سمعت محمد بن شاذل يقول: لما وقع بين محمد بن يحيى والبخاري، دخلت على البخاري، فقلت: يا أبا عبد الله، أيش الحيلة لنا فيما بينك وبين محمد بن يحيى، كل من يختلف إليك يطرد؟ فقال البخاري: كم يعتري محمد بن يحيى الحسد في العلم، والعلم رزق الله يعطيه من يشاء.

قلت: الإمام البخاري رحمه الله لم يقدم على دعواه هذه دليلاً وإنما هو شيء وقع في نفسه وغلب على ظنه لما رأى براءة ساحته من الوقوع في الغلط والقول باللفظ، فرأى أن الذهلي لا يدفعه للوقوع فيه إلا أنه رأى إقبال الناس عليه وما حباه الله فيه من العلم والخير، فوقع فيه بدافع الحسد. ولا يلزم أن الأمر هو كذلك في واقع الحال، فالذهلي لم ينفرد بكلامه في البخاري، بل تابعه ووافقه على ما ذهب إليه جمع من جلة المحدثين في عصره، ممن لا تُعرف عنهم غاية إلا صيانة الحديث، فلا يستقيم أن يكون كل هؤلاء حسدوه، بل الظن بهم أنهم إنما تكلموا عن حسبة ونية وديانة وصيانة للسنّة لما ظنوا أن البخاري يقول بقول اللفظية.

وكذلك تابع البخاري على ذلك الحسن بن محمد بن جابر:

قال الحاكم أبو عبد الله: سمعت محمد بن حامد البزاز قال: سمعت الحسن بن محمد بن جابر يقول: سمعت محمد بن يحيى قال لنا لما ورد محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور: اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح فاسمعوا منه. فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه، حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى، فحسده بعد ذلك، وتكلم فيه. اهـ

قلت: الحسن بن محمد بن جابر لم أقف له على ترجمة، وذكره السمعاني في «الأنساب» في نسبة (الوكيل) وقال عنه: وأبو علي الحسن بن محمد بن جابر السعترى المعروف بحسن الوكيل، من

أهل نيسابور، وهو من أهل الصدق، وإنما قيل له الوكيل لأنه كان صاحب الرئيس أبي عمرو الخفاف، والمتصرف في كذخائتيه، وكان حسن الوكيل يسفر بين محمد بن يحيى الذهلي ومحمد بن إسماعيل البخاري من جهة أبي عمرو الخفاف وعلى لسانه. سمع التفسير من عبد الله بن هاشم، وعنه روى المشايخ. وسمع محمد بن يحيى الذهلي، وإسحاق بن منصور، وعلي بن الحسن الذهلي وعبد الرحمن بن بشر، وأحمد بن سعيد الدارمي، وياسين بن النضر. روى عنه أبو بكر بن إسحاق الصبغي وأبو علي الحافظ. وكان يقول - الوكيل -: كنت أتردد بين محمد بن يحيى ومحمد بن إسماعيل أياماً، فما رأيت أروع من محمد بن إسماعيل. اهـ.

وقوله: (يسفر) يعني يسعى في الإصلاح بينهما. انظر «المحكم» (٨ / ٤٨٠) لابن سيده.

وقوله: (كذخائتيه) وهي كلمة فارسية تعني الزواج والقيام بالشؤون المنزلية.

والوكيل هذا رجل شبيه المجهول لم يثن على دينه وعلمه أحد فيما علمت، إلا قول السمعاني فيه: (من أهل صدق) وليس مثله ومن هذه حاله يقبل قوله في مثل الذهلي، وقد زاد في كلامه هنا على ما قاله البخاري وأن الذهلي يفرح إذا كثر عليه الطلاب في مجلسه ويحزن إذا قلوا وذهبوا عند غيره، وهذا أشد من وصفه بمجرد الحسد بل هو اتهام للذهلي بالرياء وطعن في إخلاصه.

مع أنه في أول الرواية يقول أن الذهلي قال: (اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح فاسمعوا منه). فهل يقول هذا من كان يدفعه الحسد وحب التكثير من التلاميذ.

وقال أبو أحمد بن عدي: ذكر لي جماعة من المشايخ أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور اجتمع الناس عليه، حسده بعض من كان في ذلك الوقت من مشايخ نيسابور لما رأوا إقبال الناس

إليه، واجتماعهم عليه، فقال لأصحاب الحديث: إن محمد بن إسماعيل يقول: اللفظ بالقرآن مخلوق، فامتحنوه في المجلس. اهـ

قلت: هذه الرواية ليس فيها التصريح باسم الذهلي فلا سبيل للجزم أن الذهلي هو المقصود ولا ندري من هم هؤلاء المشايخ الذين حدث عنهم ابن عدي. لكن قد يقول قائل أنه يعرض بالذهلي، وإلا فمن عساه يكون، فيجاب عنه أنه لو ثبت أنه هو المقصود فالمزاعم لا تثبت بالتخرص والظن ويجب التثبت قبل إثبات المطاعن في إمام جليل كالذهلي.

وفي هذه الرواية إضافة قلة الديانة والخسة إلى جانب الحسد، فهو لم يتكلم فيه ديانة الله مع أنه كان يعلم منه أنه يقول باللفظ ويكتم ذلك عليه ولم يتكلم فيه لأجله إلا لما أقبل الناس عليه فأذاع ذلك عنه. وهذه خسة ودناءة وضعف ديانة وليس مجرد حسد، فأولى أن ينزه عن ذلك من عرف بالديانة والصدق والورع.

وقد أشار ابن القيم إلى وقوع الحسد من الذهلي للبخاري كما في «مختصر الصواعق».

وأما شيخه ابن تيمية فقال كما في «مجموع الفتاوى» (١٢ / ٢٠٨): وأعظم ما وقعت فتنة اللفظ بخراسان وتعصب فيها على البخاري مع جلالته وإمامته وإن كان الذين قاموا عليه أيضاً أئمة أجلاء فالبخاري رضي الله عنه من أجل الناس. وإذا حسن قصدهم واجتهد هو وهم أثابه الله وإياهم على حسن القصد والاجتهاد. وإن كان قد وقع منه أو منهم بعض الغلط والخطأ فالله يغفر لهم كلهم. اهـ

وقال كما في «مجموعة الرسائل والمسائل» (٣ / ١٢٦): وحصل بين البخاري وبين محمد بن يحيى الذهلي في ذلك ما هو معروف وصار قوم مع البخاري كمسلم بن الحجاج ونحوه وقوم عليه كأبي

زرعة وأبي حاتم وغيرهما، وكل هؤلاء من أهل العلم والسنة والحديث وهم من أصحاب أحمد بن حنبل. اهـ

هذا وينبغي أن يعلم كما أنه لا يلزم من تبرئة الذهلي الطعن في البخاري وتصحيح نسبته للفضية، وكذلك لا يلزم من تبرئة البخاري الطعن فيمن تكلم به وتنقصهم ووصفهم بالحسد أو قلة الفهم، بل يقال إنما دفعهم لذلك الديانة والغيرة على السنة كما تقدم.

ومن القرائن الظاهرة الدالة على نفي هذه التهمة عن الذهلي:

- دعاؤه أصحاب الحديث ليحضروا مجلس البخاري ويسمعوا حديثه كما تقدم.

- متابعة غيره من الأئمة له على كلامه ممن له بصر وفهم واتباع وورع.

- سؤاله البخاري عن العلل والرجال مع أنه أسن منه وأقدم سماعاً، فلم يمنعه ذلك من سؤاله والإفادة من علمه: فعن أبي حامد الأعمشي قال: رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى وعلل الحديث ويمر فيه محمد بن إسماعيل مثل السهم كأنه يقرأ: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} فما أتى على هذا شهر حتى قال محمد بن يحيى: ألا من يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد أنه تكلم في اللفظ ونهيناه فلم ينته، فلا تقربوه، ومن يقربه فلا يقربنا. فأقام محمد بن إسماعيل هاهنا مدة وخرج إلى بخاري. اهـ «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٥٣).

وخلاصة القول أن محمد بن يحيى الذهلي محدث جليل وإمام كبير لا يجوز أن يُطعن في نيته بهذه الدعوى المجردة، ولا أن يُتهم في دينه لمجرد اجتهاده في موقف معين، واتهام البخاري له بالحسد لا

دليل عليه وهو مما يجب أن يطوى ولا يذكر إلا بالجميل وأنه لا يلزم من الدفاع عن إمام ما أن
نطعن في غيره من الأئمة.



وفاته

قال ابن الشرقي: مات في سنة ثمان وخمسين ومائتين. وزاد غيره في ربيع الأول. وقال محمد بن موسى الباشاني: مات الذهلي يوم الثلاثاء لثلاث بقين من ربيع الآخر، سنة ثمان وخمسين. وقال يعقوب بن محمد الصيدلاني: يوم الاثنين لأربع بقين من ربيع الأول. وقال أبو عمرو المستملي: عاش ستا وثمانين سنة.

وكانت جنازته مشهودة حضرها جم غفير من الناس. قال محمد بن يعقوب بن الأخرم: رأيت جنازة محمد بن يحيى والناس يعدون بين يديها وخلفها ولي ثمان سنين. رحمه الله رحمة واسعة وجمعنا معه في فردوسه آمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

المصادر

«تاريخ بغداد» (٤/٦٥٦)، «تاريخ دمشق» (٧٣/٢٦٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/٢٧٣) و (١٢/٤٥٣)، «تاريخ الإسلام» (٦/٢٠٩)، «تهذيب الكمال» (٢٦/٦١٧)، «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/٣٨٥)، «سير السلف الصالحين» (ص: ١١٨٥)، «الثقات» لابن حبان (٩/١١٥)، «الإرشاد» للخليلي (٢/٨١٠).



وكتب

أبو حمزة مأمون الشامي

في ٩ من ذي القعدة ١٤٤٦ هـ